الصراع والتنافس الاوروبي-الامريكي على القارة الافريقية

الدكتور
علي عبد الحسين(*)

١. المقدمة

منذ نهاية عقد الثمانينات وحتى بداية الألفية الثالثة للقرن الحادي والعشرين يدور صراعاً وتنافساً محتدماً بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ممثلة بشكل خاص بـــ(فرنسا) للحصول على موطئ قدم وتوسيع رقعة النفوذ لهما في القارة السمراء أفريقيا نظراً لثرواتها الكبيرة وسوقها الواسعة، لاسيما في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم أمام محاولات العولمة الحديثة وأمام تحولات إستراتيجية فرنسا في هذه القارة، والإستراتيجية الأمريكية الراهنة والمستقبلية في القارة الأفريقية. لقد أضحت المجالات الاقتصادية قوى مؤثرة في عملية صنع السياسات الخارجية للدول، وفي ظل التوجه الاقتصادي الجديد في القرن الحادي والعشرين فقد برهنت القوة الاقتصادية على إنها ستصبح الأكثر تأثيراً في الشؤون الدولية، وربما يصبح القرن الحالي قرن حرب اقتصادية، ولن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي القوة العظمى في هذه الحرب، بعد أن أصبح الاقتصاد هو أداة السياسة، وأن توجه العالم نحو الجيوايكونومك سيتعزز بمرور الزمن.

٢. الغاية:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الآتية:-

أ. تحديد طبيعة الدور الأوربي والأمريكي في القارة الأفريقية.
ب. الإجراءات المعتمدة لتفعيل دور كل منهما في الساحة الأفريقية.
ج. مستقبل الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية.
د. محاولة تلمس الآثار المترتبة وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي وماذا ينبغي عمله بهذا الصدد.

(*) دكتور في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

٣. الدور الأوربي "الفرنسي" في القارة الأفريقية :

تميزت فرنسا في السابق بسعة نفوذها في مختلف أرجاء القارة الأفريقية والتي كانت تعد من أعظم الدول الاستعمارية الغربية امتلاكا للنفوذ جنوب الصحراء الأفريقية، وكانت تعدّ وإلى وقت قريب بمثابة الوصيّ المتفردّ على عدد كبير من الدول الأفريقية وخاصة الفرانكفونية (أي الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية) وتشكل هذه العلاقة بعداً وامتدادا حضارياً ولغوية قوياً لفرنسا وبالتالي عُدّت هذه الدولة الأفريقية بمثابة الساحة الخلفية للدار بالنسبة لفرنسا[١].

وحتى بعد الاستقلال لهذه الدول ظلّت تعتمد على فرنسا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعملت فرنسا من جانبها على أستغلال هذا الجانب واستخدامه كورقة رابحة للحفاظ على مصالحها في القارة وعملت على تعميقه في صور شتى مثل إنشاء المجموعة الاقتصادية للدول الأفريقية (الفرانكفونية) وإنشاء بنك مركزي موحد وإصدار عملة موحدة (الفرنك الأفريقي "CFA") ويتم تداولها في خمسة عشر دولة أفريقية الآن.. وعلى الرغم من بعض النجاح لهذه السياسة الفرنسية في تلك الدول المعنية إلا إنها باتت تعطي نتائج عكسية أثرت على النفوذ الفرنسي في أفريقيا، ويمكن أن نشير إلى بعض الانطباعات والمفاهيم المستجدة وكما يأتي:

أ. نتيجة لأنصياع الدول الفرانكفونية للهيمنة الفرنسية فإن فشل حكومات تلك الدول يعزى أو ينسب إلى الحكومة الفرنسية بصفتها الوصي عليها وأن فرنسا هي المسبب لكثير من الأزمات السياسية والأقتصادية التي كثيراً ما تطرأ في هذه الدول.

ب. تعمد الحكومة الفرنسية إلى حماية ودعم الأنظمة الموالية لها متجاهلة موقف الشعب وحقوقه من هذه الأنظمة وهذا يثير حفيظة الصفوة من السياسيين المعارضين لسياسات حكوماتهم.

ج. تأثر البلدان الأفريقية بتدني مستوى الاقتصاد الفرنسي في السنوات الأخيرة (١٩٩٥-١٩٩٨) من جراء انخفاض المساعدات الفرنسية لتلك البلدات التي تعتمد على الدعم الفرنسي مثل (تشاد، وأفريقيا الوسطى، النيجر، مالي، غينيا الاستوائية).

د. أتهمت القوات الفرنسية التي شاركت في عمليات حفظ السلام في رواندا عام ١٩٩٤ بالتورط في عمليات التصفية العرقية هناك إضافة إلى الانتقادات الموجهة للحكومة الفرنسية لموقفها الداعم لنظام موبوتو في

---

[١] روبرت ورسن "من الإستعمار إلى الاستقلال"، ترجمة نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة والنشر ٢٠٠٠ ص ٢.

زائير، وقد أثر هذا على العلاقات الفرنسية-الأفريقية لاسيما في منطقة البحيرات العظمى وأحست فرنسا أن البساط يسحب من تحت أقدامها تدريجيا"[٢].

٤. الإجراءات الإصلاحية لتفعيل الدور الفرنسي:

لا يمكن لفرنسا أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه القارة وباتت تعمل على إتخاذ إجراءات إصلاحية وفعالة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية وأهم هذه الإصلاحات ما يأتي[٣]:

أ. تقوية وتطوير وزارتي التعاون والخارجية الفرنسيتين.

ب. إخضاع المساعدات الفرنسية للدول الخارجية لبرنامج حسب الأولوية (الدول الأقل حظاً في التنمية والتي ليس لها مداخيل في سوق رأس المال) وتؤكد مشروطية الحصول على الدعم ومنها ترسيخ الديمقراطية، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتحقيق إصلاح اقتصادي ملموس.

ج. عزم فرنسا عن التخلي عن دور الشرطي (الوصي) في القارة الأفريقية وأنحسر التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى فضلاً عن القواعد البحرية في جيبوتي وجزر القمر وفي جزيرة مدغشقر.

د. سعي فرنسا الجاد ومعها دول الاتحاد الأوربي لإنشاء شبكة عمل أوربية تتولى الإشراف على دعم وإعانة الدول النامية في أفريقيا، وأن يدعم الفرنك الأفريقي تحت مظلة العملة الأوربية (اليورو).

ه. بعد أن أدركت الإدارة الفرنسية الحالية حقيقة ومستقبل نفوذها في القارة الأفريقية، عملت على إيجاد منافذ أخرى خارج السياج الفرنسي القديم في أفريقيا، من خلال تدعيم علاقاتها مع دول غير الناطقة بالفرنسية مثل نيجيريا وأنكولا وناميبيا وجنوب أفريقيا والسودان.

و. تحاول فرنسا وخلفها دول الإتحاد الأوربي باحتضان الدول ذات الأنظمة المعادية أو المرفوضة أمريكيا" مثل ليبيا، السودان، وأقامت معها علاقات اقتصادية-تجارية كبيرة وهذا أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وهددت بفرض الحصار على العديد من الشركات الفرنسية التي لها مصالح في ليبيا والسودان.

---

(٢) عبد الملك عودة " لعبة الأمم عند منابع النيل " مجلة الأهرام الاقتصادية ٢٠٠١ عدد ١٥٦٨.

(٣) ب، س، لويد: أفريقيا في عصر التحولات الأجتماعية. ترجمة شوق جلال سلسلة عالم المعرفة، مطبعة اليقظة، الكويت، ٢٠٠٠ ص ٨٥ .

٥. الحوار الأوربي الأفريقي (القمم والمؤتمرات):

عملت بعض الدول الأفريقية على لملمة وضعها بعد أن أدركت طبيعة المخاطر المحدقة بها، وفي محاولة منها لأتخاذ موقف آزاء الحوار مع الكتلة الأوربية فكانت هناك قمم ومؤتمرات بهذا الخصوص ومنها[٤]:-

أ. مؤتمر القمة الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر عام ١٩٩٩ وقد ترأس المؤتمر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وقد كان هذا المؤتمر حدثاً بالغ الدلالة والأهمية ومن بين أهم ما حققه هو عدم الاعتراف بأي انقلاب يقع في أي بلد أفريقي بل العمل على مقاومته مما يقفل الطريق نهائياً في وجه فوضى الانقلابات العسكرية التي اشتهرت بها القارة وأعطت أسوأ سمعة لمكانة أفريقيا في العالم.

ب. قمة أفريقية في ليبيا متزامنة مع أحتفالات العيد الثلاثين لثورة الفاتح لإنجاز مشروع قيام ما يسمى (الولايات المتحدة الأفريقية).

ج. قمة تعقد في ما بعد بالإشتراك مع قمة أوربية وفقاً لما أوصت به القمة السابقة التي عقدت في بوركينا فاسو.

أن تشابك المصالح والتناقضات والخلافات بين الدول الأفريقية أدى إلى تأخر القمة الأقتصادية، يضاف لذلك مطالب الدول الأفريقية من الدول الأوربية متعددة ومتناقضة وبعد جهود غير اعتيادية تم تهيأة ورقة العمل الأفريقية التي ستقدم في المؤتمر الأوربي الأفريقي وأهم ما تتضمنه ورقة العمل:

- تخصيص الجزء الأكبر من المؤتمر للطابع الاقتصادي (المديونية، الاستثمارات، التدفقات التجارية والمعونات التنموية، والمسائل ذات الطابع الاجتماعي.
- تضمنت مذكرة الجانب الأوربي مسائل سياسية (تحقيق الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، إدارة الحكم بكفاءة ونزاهة ،عدم تبديد الثروات الأفريقية.... الخ).

إن الدول الأفريقية تعوّل كثيراً على أوربا في تطوير اقتصادياتها ودعمها سياسياً ، فكان أحد مطالبيها الرئيسية على أوربا مساعدتها وأن تتخذ قراراً صريحاً وملزماً يجعل مصارفها تكشف عن الاموال المنهوبة من القارة بواسطة الزعماء الفاسدين وأن تلتزم بإعادتها إلى الدول الأفريقية لاستثمارها في بنيتها التحتية وليس إخفائها تحت مزاعم سرية المصارف الأوربية، ومن الملاحظ أن إتجاه هذه الدعوة

(٤) ابتهاج حمد، جوانب التعاون بين جنوب أفريقيا والإتحاد الأوربي. تقرير مترجم عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية، ٢/٢/٢٠٠٠.

الأفريقية هو ما قامت به البنوك السويسرية بتجميد أموال حاكم نيجيريا السابق (ساني أباتشي).

أن الدول الأفريقية علقت آمالاً كبيرة على المؤتمر الأوربي – الأفريقي الذي عقد في نيسان ٢٠٠٠ في القاهرة . ومن جانب آخر أنتبه الاتحاد الأوربي لدور ليبيا في القارة الأفريقية فدعت فرنسا ليبيا للمشاركة في الاجتماع التحضيري للقمة الأفريقية-الفرنسية التي عقدت في باريس واستغلت ليبيا ذلك لتؤكد وجودها على القارة الأفريقية ووجهت الدعوة إلى القذافي لزيارة عاصمة الإتحاد الأوربي.

د. المؤتمر الأوربي الأفريقي في القاهرة (مؤتمر القاهرة)[٥]:

عقد المؤتمر في الشهر الرابع من هذا العام بين دول الإتحاد الأوربي والدول الأفريقية في القاهرة. ولأول مرة وقفت الدول الأفريقية موقفا (الند للند) تجاه الدول الأوربية. وقد طالبت بتعويض لفترات الحكم الاستعماري الأوربي لأفريقيا وكذلك بإطفاء الديون التي تؤخر برامج التنمية في دول أفريقيا واحترام سيادة وحقوق الدول الأفريقية. أن ما مطلوب من الطرفين (الاتحاد الأوربي والدول الأفريقية) من أجل التطوير وتعزيز التواجد الأوربي في القارة الأفريقية ما يأتي:-

اولاً: حاجة كلا الطرفين لتعزيز الثقة بالطرف الآخر.

ثانياً: لابد من مبادرات أوربية حقيقية لتطوير الدول النامية الأفريقية من أجل محو خلفية الحقبة الاستعمارية الأوربية في أفريقيا.

ثالثاً: العمل على تطبيق إستراتيجية جديدة تقوم على قواعد إنسانية تحكم العلاقات الأوربية الأفريقية.

رابعاً: قيام أوربا بإطفاء جزء من ديونها الكبيرة كحسن نية ومساعدة والتي أثقلت كاهل الدول الأفريقية وكتعويض لجزء مما نهبته من ثرواتها خلال فترة الاستعمار لها.

خامساً: إرساء مبادئ جديدة لعلاقات طويلة الأمد تقوم على علاقات ومصالح مشتركة بين الطرفين.

سادساً: المشاركة الأورو متوسطية-المؤتمر الاقتصادي لدول البحر المتوسط:

اختتمت أعمال المؤتمر الاقتصادي الثالث لوزراء خارجية دول المشاركة الأورومتوسطية منها (١٥) دولة من الإتحاد الأوربي ودول حوض البحر المتوسط (١٢) دولة أعضاء إعلان برشلونة السابق. وتمت استضافة ليبيا وموريتانيا التي دُعيتا لأول مرة (كضيف)، وحضره الأمين العام للجامعة العربية وإتحاد المغرب العربي وممثلون لعشرين دولة أخرى، ورئيس المفوضية الأوربية وبمشاركة وزراء اقتصاد

---

(٥) سامي عبد، "أفريقيا والإتحاد الأوربي ومجالات التعاون والتقارب" تقرير مترجم عن صحيفة هيرالدتريبيون، ١٩٩٩/١١/٢١ ص ٤.

ورجال أعمال من الدول المشاركة، ويعد هذا المحفل مبادرة من الجانب الألماني، وفرصة لإقامة إتصالات مباشرة بين رجال الأعمال من الدول المشاركة والتعرف على الإمكانيات الحقيقية للتعاون فيما بينهم من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠ والمتوقع أن تضم (٢٧) دولة وتطوير فرص التعاون الأوربي-المتوسطي، وأهمية الاستفادة من هذا التجمع في تكثيف علاقات التعاون بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط بما يؤدي إلى إقامة مشاركة حقيقية فيما بينهما كبداية لحقبة جديدة للتكامل في المجال الاقتصادي التجاري من خلال فتح أسواق الدول الأوربية أمام منتجات دول البحر المتوسط. وفي مجال الاستثمار ونقل التكنلوجيا، وأساليب التمويل في الدول العربية المتوسطية، وبرنامج التعاون المالي الذي يقدمه الإتحاد الأوربي للدول المتوسطة في إتفاق برشلونة والذي بلغت قيمته (٤،٧) مليار وحدة نقد أوربية الذي استمر خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٩) موضحاً أهدافه وما حققه من نتائج[٦].

لقد كانت القضايا الأساسية التي طرحت في جدول أعمال المؤتمر ونوقشت في جلساته ولجانه المتخصصة ومن بين أهم هذه القضايا الآتي:-

أولا: مساهمة أتفاق (أعلان) برشلونة في التطوير والبناء للمنطقة.

ثانياً: موضوع المشاركة السياسية والأجنبية في إطار عملية برشلونة.

ثالثاً: مشروع ميثاق أوربي متوسطي للسلام والاستقرار من أجل حل الأزمات من خلال إجراءات مبنية على أساس من الثقة المتبادلة بين الأطراف.

رابعاً: الحوار السياسي حول الإرهاب والموضوعات التي تضمنها الفصل الأول لإعلان برشلونة، مثل مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان وضبط التسلح.

خامساً. التعاون المالي بين الإتحاد الأوربي ودول حوض المتوسط، وركزت على مدى التقدم الذي تم تحقيقه حتى الأن في هذا المضمار وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والإدارية في دول الحوض وفي مجال توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشركاء الأوربيين ودول الحوض المتوسط.

سادساً: مناقشة إمكانية التوصل إلى إلتزام جديد من جانب دول الحوض (دول جنوب الحوض) بالنسبة لجهودها في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي والتجاري في ضوء تحديد الإتحاد الأوربي لشكل المساعدات المالية خلال المدة القادمة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وتأكيد استمرار المساعدات.

---

(٦) علي عبد الهادي، "المشاركة الأوروموتوسطية، دول البحر المتوسط شركاء القرن الحادي والعشرين" تقرير، مركز البحوث والدراسات ١٩٩٩.

سابعاً: موضوع المشاركة الاقتصادية بخصوص ما تم تحقيقه في مجال إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠) والتعاون الإقليمي في المنطقة وزيادة الجهود في مجال التعاون الإقليمي وإنشاء المناطق للتجارة الحرة فيما بينهم.

ثامناً: المشاركة الإجتماعية والثقافية والإنسانية، والهدف هو زيادة ربط المجتمعات المدنية في هذا المجال بعملية برشلونة لتحقيق أساس شعبي واسع لها. ونظم المؤتمر في هذا الإطار لتغطية هذه المجالات منتديات مدنية إلى جانب المؤتمر كل ضمن تخصصه واهتماماته.

أن المجموعة الأوربية تركز على المشروع المتوسطي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية تخدم مصالحها كتجمع اقتصادي أوربي يحتاج إلى الأسواق، والمواد الأولية وكبيئة مناسبة للإستثمار في ظل التنافس الدولي والإقليمي، ومع طرح مشروع الشرق أوسطية لدول المشرق العربي، تأتي الأهمية والتفعيل نحو التعاون الاقتصادي مع دول المغرب العربي وفق هذا التجمع كمنافس للتغلغل والتحرك الأمريكي في الساحات الأخرى.

وهذا بدوره قد حفزّ الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل حركتها وعلاقاتها في هذه المنطقة وبشكل خاص مع الجزائر، والمغرب[٧].

٦. التبادل التجاري بين الإتحاد الأوربي-وجنوب أفريقيا-آفاق وتوجهات[٨]:

بعد مفاوضات استمرت حوالي أربع سنوات وقعت الاتفاقية الخاصة بالتعاون التجاري بين جنوب أفريقيا والإتحاد الأوربي والتي ستعمل على إزالة الحواجز من التبادل التجاري السنوي الذي سيصل إلى (٢٠) مليار دولار بعد أن هذه الاتفاقية إلى إلغاء التعريفة الكمركية عن (٩٠%) من البضائع التجارية المتبادلة بينهما إذ ستقوم جنوب أفريقيا وعلى مدى (١٢) عاماً بإلغاء التعريفة الكمركية عن (١٥%) من البضائع التي تستوردها من الإتحاد الأوربي فيما سيتم إلغاء التعريفة عن (٩٠%) من صادراتها إلى الإتحاد الأوربي خلال (١٠) سنوات.

وتعد هذه الاتفاقية أهم عمل تنجزه جنوب أفريقيا بعد انتهاء فترة الحكم العنصري التي كانت سائدة ويقول عنها "أليس أبروين" وزير تجارة جنوب أفريقيا بأنها واحدة من أهم الاتفاقيات الموقعة بين الدول النامية والدول المتقدمة خلال هذا القرن...

وقد استطاعت جنوب أفريقيا أن تتمسك بموقف تفاوضي صعب مع أكبر شريك تجاري خلال المفاوضات إلى أن استطاعت أن تحقق نجاحاً لتسويق منتجاتها

---

(٧) سامي عبد، مصدر سابق، ص ٢.

(٨) ناظم عبد الواحد، التصور الادبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد ١١/١٢/أيلول /تشرين أول ١٩٩٦.

الزراعية وقد صادق أعضاء الإتحاد الأوربي على اتفاقية على الرغم من الموقف الذي كان قد اتخذه الإتحاد الأوربي بالعمل على إيجاد مدى واسع في الشروط الجديدة لعقد الاتفاقية والمطالبة بإعطاء ضمانات إضافية مكتوبة حول ضمان العلاقات التجارية لبعض منتجاتها.

٧. الدور الأمريكي في القارة الأفريقية:

أن من أبرز المحاولات الأمريكية للهيمنة على القارة الأفريقية تتمثل في بعض النقاط الآتية[٩]:

أ. المبادرة الأمريكية لإنشاء قوات تدخل أفريقية لحل النزاعات الأفريقية وحددت مهمة هذه القوات في القيام بعمليات حفظ السلام وتوفير غطاء أمني للعمليات الإنسانية عند نشوب الحروب في القارة وحظيت بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وقال بأنها خطة إيجابية ويؤيدها لأن من شأنها معالجة الأزمات في القارة، وبدأت الولايات المتحدة بتنفيذها وأوفدت عدد من أفراد القوات الخاصة للوحدة الثالثة لمباشرة تدريب أكثر من ألفي جندي وتقدم الدعم اللوجستي لها.

ب. سعي الولايات المتحدة إلى تقوية منظمة الوحدة الأفريقية لأستخدامها للقيام بالدور الأكبر في هذا الخصوص وقدمت الدعم المباشر وغير المباشر للمنظمة لتطوير قدراتها. ويأتي في مقدمة تنشيط هذا الدور من خلال مصر وتأثيرها على المنظمة الأفريقية.

ج. سارعت الولايات المتحدة لتأخذ بعين الاعتبار ومدركة ً مدى أهمية الدول المتاخمة للبحر الأحمر استراتيجياً وعملت على ملء الحيز الناتج عن تفكك وانهيار الإتحاد السوفيتي هناك، وتقدم الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري لأثيوبيا، وكذلك مع أرتيريا، وبالمقابل حصولا على قواعد عسكرية في البحر الأحمر.

د. تستخدم الولايات المتحدة نظامي أرتيريا وأثيوبيا كأدوات مواجهة ضد الحكومة الإسلامية في السودان لأنه بات يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الشرق الأفريقي لخنق الحكومة السودانية، وتساند قوات (جون قرنق)، وسعت بشتى الوسائل إلى تغيير نظام الحكم في السودان لكنها فشلت.

---

[٩] حورية توفيق، "الاستعمار كظاهرة عالمية-حول الأستعمار والأمبريالية والتبعية" عالم الكتب القاهرة، ١٩٨٥.

ه. تسعى الولايات المتحدة إلى تقوية النظام الأوغندي وتجعل منه قوة إقليمية يمكن أن تلعب الدور الأعظم في تنفيذ المخططات الأمريكية في شرق أفريقيا عامة والبحيرات العظمى خاصة لاسيما انحسار الدور الفرنسي في تلك المنطقة .

و. جولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أفريقيا العام الماضي ليكون الاختيار الأمريكي للدول الأفريقية التي تشكل محاور ومرتكزات أساسية تبني عليها السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالقارة الأفريقية إلا أن الرئيس كلنتون وجد في جنوب أفريقيا ما لم يكن يتوقعه برفض مانديلا الحازم للاستجابة للمطالب الأمريكية لوقف علاقات جنوب أفريقيا مع ليبيا، إيران، كوبا. وقد مثلت هذه الحالة أقوى التحديات للولايات المتحدة في أفريقيا.

ز. تعاظم الدور الأمريكي في الجزء الغربي من القارة الأفريقية منذ بداية التسعينات بأستثناء (نيجيريا) حيث تميزت علاقاتها بالتوتر مع الولايات المتحدة. أن دول الغرب الأفريقي خاصة المستعمرات الفرنسية السابقة أخذت تساير المد الأمريكي الجديد من خلال الاعتراف بالمساعدات وتكثيف التعاون المتعدد والمنح الدراسية وتوسيع دائرة التبادل التجاري وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية إنها بأمس الحاجة إلى حليف ذو تأثير قوي في المنطقة (غرب أفريقيا) قادر على تسيير الأمور وفق المخططات الأمريكية المرسومة على غرار يوغندا في الشرق الأفريقي.

ح. إرسال الوفود الكبيرة إلى القارة الأفريقية لاسيما غرب أفريقيا لتطوير العلاقات معها وبشكل خاص مع نيجيريا.

ط. أن من بين الدول التي تشكل عمقاً استراتيجياً للولايات المتحدة للقارة الأفريقية هي مصر التي تحظى بالقدر الأكبر من الأهتمام من قبل الولايات المتحدة وهي الأكثر أستفادة من المساعدات الأمريكية، وفي الجانب الأخر تجد أن ليبيا هي الدولة الوحيدة الأشرس عداء في القارة للولايات المتحدة.

٨. القمة الأفريقية-الأمريكية:

بموجب توجهات العولمة الأمريكية فقد حضيت القارة الأفريقية بأولوية واهتمام وتعمل الولايات المتحدة بشتى الوسائل من أجل ترسيخ وجودها الاقتصادي والسياسي في هذه القارة فقد أعلن مؤخراً ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن والذي كان رئيساً لمجلس الأمن للدورة الحالية أنه آن الأوان للتركيز على أفريقيا وما

ستصحب ذلك من بحث واهتمام بمكافحة مرض الإيدز وكذلك مخاطبة الرئيس الأمريكي في جلسة مجلس الأمن مما لفت الأنتباه إلى تزايد الدور الأمريكي بما يؤكد التنافس الأمريكي مع الإتحاد الأوربي في القارة الأفريقية.

لقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر قمة مع الدولة الأفريقية قبل موعد مؤتمر القمة الأفريقي-الأوربي ويشترك في هذا المؤتمر ستة آلاف شخص وأن هذه القمة تهدف لتحقيق الأمور الآتية(١٠):

أ. إطلاع الرأي العام الأمريكي على الشؤون الأفريقية وعلاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا.

ب. توسيع وتعزيز شبكة مناصري الولايات المتحدة ووضع خطة عمل لتوجيه العلاقات التي تقيمها الولايات المتحدة مع بلدان وشعوب أفريقيا.

ونظراً للدور والمكانة التي باتت تحظى بها ليبيا على الساحة الأفريقية فقد قامت العديد من الدول الأفريقية قرار المقاطعة على ليبيا وناصرتها واخترقت الحظر الجوي عليها وبالتالي فقد أصبح عدو الولايات المتحدة بالأمس محور حديث لبعض المسؤولين الأمريكيين بضرورة بدأ صفحة جديدة مع ليبيا لأعتبارات المصالح الإقتصادية والسياسية في القارة الأفريقية ولتصبح ليبيا أحد المفاتيح المهمة لمساندة الإختراق الأمريكي للقارة السوداء إلا أن الموقف الحكومي الرسمي الأمريكي لا يزال بالضد من ليبيا أو إمكانية التقارب وإعادة العلاقات بينهما حالياً.

وتشير الوقائع الحالية أن الإدارة الأمريكية الحالية بدأت مؤخراً بمغازلة ليبيا في محاولة لأعادة العلاقات بينهما بحدود وضوابط تحددها الإدارة الأمريكية فقد أوفدت لجنة خاصة زارت ليبيا تمهيداً لإجراء مباحثات ثنائية ذات طابع إقتصادي-تجاري ظاهرياً وتنطوي على أبعاد إقتصادية وسياسية واستراتيجية من بينها سعي الولايات المتحدة للتأثير على الموقف الليبي أو على الأقل كسب حياديتها آزاء الموقف لدول الأوبك فيما يتعلق بالضغوط الأمريكية-الغربية لزيادة إنتاج النفط من الأوبك من أجل تحقيق الأسعار للنفط الخام في السوق النفطية العالمية ومما يدعم هذا التحليل التحرك الأمريكي والمغازلة أيضاً لإيران لذات الغرض والأهداف.

ومن ناحية أخرى معاكسة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار إجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر عقدها في منتصف نيسان الجاري في واشنطن عارضت مناقشة موضوع منح أفضليات تجارية للدول الأكثر فقراً والأقل نمواً .ويشير مكتب الممثلية الأمريكية للتجارة (برندان دالي) لإن الإطار الأفضل لبحث هذا النوع من المسائل هو منظمة التجارة العالمية.

(١٠) حلمي شعراوي، "أفريقيا وخطاب التنمية المرتبك" الإتحاد، أبو ظبي، في ١٩٩٨/١١/١٧.

أن هذا الموقف يمثل محاولة واضحة للتهرب من أية إلتزامات تجاه الدول الفقيرة وليؤكد التناقض في السلوك والتوجه الأمريكي إلا إذا كانت لخدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية وبموجب جهد ثنائي مشترك طرفها الأساس والأولى الولايات المتحدة الأمريكية.

٩. مستقبل الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية:

يمكن استقراء وتلمس الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي في هذه الساحة وفق رؤية مستقبلية توضحها النقاط الآتية[١١]:-

أ. كانت لدول الإتحاد الأوربي علاقات متينة مع عدد من الدول الأفريقية لا سيما فرنسا، إيطاليا، إلا أن هذه العلاقات لم يجر تغذيتها واستمراريتها بشكل فاعل كما كانت في السابق ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى عدة عوامل شكلت بمثابة المعوقات أو القيود على الدور الأوربي وفاعليته في القارة الأفريقية ومنها:-

أولاً: ضعف الدعم الأقتصادي والمالي الأوربي للدول الأفريقية والتي هي بأمس الحاجة إلى هذا الدعم وكذلك منح القروض والتسهيلات الإقتصادية-التجارية.

ثانياً: أنعكست حالات التباطؤ في النمو الاقتصادي للدول الأوربية على برامج المساعدات والعلاقات الاقتصادية-التجارية مع بعض الدول الافريقية مما عكس وجهة نظر سيئة تجاه بعض الدول الأوربية في موقعها مع بعض الأنظمة الحاكمة في الدول الأفريقية.

ثالثاً: ضعف وعدم استمرارية تطوير العلاقات مع الأحزاب السياسية والشخصيات المؤثرة في بعض الدول الأفريقية دول الإتحاد الأوربي أمكانية التأثير ولعب دور فاعل على تلك الساحة.

إلا أن بعض دول الإتحاد الأوربي قد انتبهت إلى هذه المقيدات وعملت جاهدة إلى تفعيل دورها من جديد في القارة الأفريقية لا سيما (فرنسا، إيطاليا) واعتمدت لذلك سياسات خاصة بهذا المجال.

ب. يقابل أنحسار الدور الأوربي في القارة الأفريقية بروز دور أمريكي وبشكل فاعل في هذه القارة ويمكن أن نحدد بعض أهم الدوافع والمقومات لهذا الدور الأمريكي الجديد والرؤية المستقبلية لعلاقاتها مع القارة الأفريقية ومنها:-

أولاً: في ظل التوجهات الجديدة للهيمنة الأمريكية وتفردها لا بد تكون الساحة أية جزءاً من هذا التوجه للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

---

(١١) عبد الملك عودة ، "سنوات الحسم في أفريقيا" المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ٢٠٠١ ص ٩

ثانياً: في ظل العولمة الإقتصادية والأمريكية تجد الولايات المتحدة بأفريقيا مصدراً واسعاً للمواد الأولية الرخيصة وسوقاً للمنتجات وعمل الشركات الأمريكية والإستثمارات الواسعة وغيرها.

ثالثاً: الدعم والرعاية الخاصة لمنظمة الوحدة الأفريقية من خلال مصر كمدخل لها في تطوير علاقاتها ووجودها وتأثيرها على الساحة الأفريقية.

رابعاً: التأثير على مواقف المنظمات الدولية ومجلس الأمن في العديد من القضايا التي تخص دول القارة الأفريقية وبما يمكنها من استغلال ذلك خدمة لمصالحها الستراتيجية والحيوية في تلك القارة وتدخلها المباشر في تلك القارة.

خامساً: وجدت الولايات المتحدة الأمريكية استجابة ورغبة من العديد من الدول الأفريقية في تطوير العلاقات معها ومستفيدة من الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي وبالتالي أصبحت بعضها بمثابة الأدوات التي تحركها السياسة والمصالح الأمريكية في المنطقة وتسعى جاهدة للتأثير وتجيير أطراف أخرى ضمن هذه القارة لمصالحها.

ج. بموجب التنافس الحاد الأوربي-الأمريكي حيال القارة الأفريقية يقوم الإتحاد الأوربي بتزعم وقيادة التكتل الاقتصادي للدول النامية وبما يسمى مجموعة الـ(٧٧) ضد السياسة والتوجهات الاقتصادية الأمريكية وبشكل خاص تأثيراتها على اقتصاديات البلدان النامية.

د. دعمت دول الإتحاد الأوربي وساهمت في التركيز الإعلامي وخلق الضجيج الاقتصادي العالمي ضد طروحات العولمة الاقتصادية الأمريكية لاسيما في مؤتمر"سياتل" ومؤتمر "دافوس" وأجهضت التوجهات الأمريكية للهيمنة الاقتصادية العالمية ونجحت هذه المجاميع المعترضة في إعادة النظر في العديد من هذه القضايا الاقتصادية التي تهم مصالح أوربا والبلدان النامية.

هـ. من المحتمل أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نجاحات جزئية وتطور علاقاتها مع بعض الدول الأفريقية بحكم تأثيرها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية إلا أن هذا النجاح سيزيد من حدة الصراع والتنافس بينها وبين الإتحاد الأوربي.

و. لا نعتقد إمكانية نجاح الإدارة الأمريكية في كسب ليبيا أو جنوب أفريقيا واستخدامها كجسور ومدخل إلى القارة الأفريقية في المدى المنظور نتيجة للمواقف المتناقضة بين الطرفين والعدوان والمقاطعة بالنسبة لليبيا إلا إذا حصل تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية أزاء مثل هذه الدول.

ز. هناك تحرر أوربي حثيث بإتجاه دول حوض البحر المتوسط وعقدت العديد من المؤتمرات الأورومتوسطية وعلى مختلف المجالات وتركز على دول المغرب العربي ومصر وليبيا وسوريا وفلسطين وهذا بدوره حرك الولايات المتحدة وبنشاط باتجاه هذه الساحة المهمة فركزت على الجزائر وتونس ومصر وفلسطين لتفعيل وتطوير العلاقات معها وبالتالي سيشهد هذا الجزء من القارة تنافسا وصراعاً حادين أيضاً بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ح. الآن تحاول الأيادي الاستعمارية إعادة السيناريو القديم في القارة الأفريقية ولكن تحت ذرائع مضللة وأسباب مفبركة والوسيلة الأكثر فعالية حالياً في استراتيجية القوى الاستعمارية هي إفتعال وتأجيج الحروب العرقية والقبلية أو بما تسميه بالعنف الديني والإدعاء بخروقات حقوق الإنسان والديمقراطيات كمبررات وذرائع للتواجد والنفوذ وبالتالي الهيمنة على دول هذه القار.

ط. المحاولات الخبيثة التي تقوم بها هذه الدول الاستعمارية من خلال صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية الأخرى بتخريب وإضعاف الاقتصاد للدول الأفريقية باعتماد آليات وأدوات ضبط وتكييف الاقتصاد لهذه الدول وفقاً لمشروطية الصندوق والتي أضرت كثيراً باقتصاديات الدول الأفريقية.

١٠. الآثار المترتبة وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي[١٢]:

لكل مرحلة من التطور خصائصها وسماتها وإذا كانت المرحلة الراهنة المرحلة الرأسمالية الإمبريالية هي العولمة (والتي تعني تدويل الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ثورات المعلومات والاتصالات والتقانة) وبعد أن تحولت من استعمار مباشر إلى غير مباشر لتتحول إلى عولمة استعمارية أمريكية مع تسعينيات القرن العشرين ولتمثل الاستمرارية في سياسات الاستحواذ والهيمنة وتحقيق مصالح الدول الرأسمالية اللامشروعة على حساب الدول الأخرى. إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي هي آلية جدلية تعكس طبيعة صراع القوى على الساحة الدولية، ففي كل مرحلة يقوم الأقوى أو القوى المهيمنة بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية وإعادة هيكلية الاقتصاد العالمي بما يتوافق مع مصالحة على حساب الدول الأخرى ومصالحها لضمان استمرارية السيطرة والهيمنة وتعزيزها وأن الجديد

(١٢) محي الدين صابر، العرب وأفريقيا، بحث في الندوة لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

في ظل هذه المرحلة مرحلة العولمة التنافر الاقتصادي الشديد بين الدول الرأسمالية المتقدمة إذ على الرغم من الانسجام والتناغم الظاهر او الذي يبدو ظاهرياً بينها إلا أن الحقيقة هي الصراع والتنافس والتطاحن الاقتصادي الذي يغلب على العلاقات في ما بينها وبين شركاتها متعددة الجنسية هذا الصراع والتنافس الذي أخذ مداه الواضح في تناقض المصالح بين أقطاب الكتلة الرأسمالية المكونة من مجموعة الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى خلق ثنائية أو تعددية أقتصادية جديدة تتطور لاحقاً إلى ثنائية أو تعددية سياسية وهذا ما يتسم مع منطق الأمور والتاريخ.

أن تاريخ مراحل الرأسمالية كان ولا يزال تاريخ صراع وتنافس بين المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية ذاتها وبما أن الصفة الغالبة لصراع القوى المؤثرة في عالم اليوم هي صفة التنافس الاقتصادي لهذا أصبح هذا التنافس أحد العناصر الأساسية في مفهوم الأمن القومي، ولهذا أضحى التناغم الظاهر بين الدول الرأسمالية يخفي ورائه تطاحناً على المصالح الاقتصادية بينها إلى الدرجة التي تطلبت أن تتغير فيه أولويات ونوعية التجسس من تصيد الأسرار العسكرية إلى تصيد الأسرار الاقتصادية لتتمكن شركات الدول المعنية على المنافسة في السوق العالمية لضمان وفرض هيمنتها وبالتالي تعزيز قوة تأثير دولها، وعليه لا يمكن في ظل العولمة الفصل بين التنافس الحاصل بين الدول الرأسمالية والتنافس بين شركاتها المتعددة الجنسية لأن الأولى تمثل "الوجه السياسي" لهذه الشركات كما أن هذه الشركات تمثل "الوجه الاقتصادي" لهذه الدول.

ومن جانب آخر فأن التنافس الأوربي-الأمريكي في إطار الزعامة العالمية سيكون الاختبار فيه واضحاً في مديات القدرة الأوربية على إدارة استراتيجية دفاعية مستقلة وبهذا فأن ما كانت تعجز عنه أوربا في إطار سياسة الحلف أصبحت قادرة على أن تمرره في إطار الإتحاد الأوربي مما يعني أن لا وجود للشراكة الدولية بل كل يعمل على جعل أوار النار إلى رغيفه[١٣].

لقد عانى الوطن العربي من الاستعمار بشكله القديم ويبدو أنه الآن أحد حقول التجارب لظاهرة الاستعمار الجديد، ويبدو من بعض المشاريع المطروحة في الساحة العربية ومنها ما يسمى بـ(مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية) والذي يهدف إلى إخضاع المجال المتوسطي لعلاقات خصوصية مع دول الإتحاد الأوربي من خلال تجديد اتفاقيات الشراكة مع هذه الدول ومن خلال تعاقد بين كل الأطراف المتوسطية التي خرج بها اجتماع برشلونة عـــام ١٩٩٥، وتقضي هذه الشراكة كما أشرنا لذلك

---

(١٣) عماد قدورة، الأوربيون والأمريكيون في التوازنيات العربية الراهنة، مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، باكستان، العدد ٣٧٠، ١٩٧٢/٢/٣.

كما سبق ، إحداث علاقات ذات طابع شمولي وذات أبعاد سياسية واستراتيجية واقتصادية تستهدف تكوين منطقة تجارة حرة في آفاق عام ٢٠١٠ تضم نحو (٤٠) بلداً ونحو (٨٠٠) مليون نسمة إلى مجال أوربا الغربية والشرقية والبلدان المتوسطية كلها غرباً وشرقاً وجنوباً ومنها الأقطار العربية المتوسطية وإذا كان مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية يقوده الإتحاد الأوربي فإن المشروع الثاني المطروح في الوطن العربي وهو ما يسمى بـ(المشروع الشرق أوسطي) الذي تقوده الولايات المتحدة ويتسم بطابع إقليمي ويهدف هذا المشروع إلى إحداث تقارب بين اقتصاد الكيان الصهيوني والاقتصادات العربية من أجل ضمان نجاح ما يسمى بـ(مباحثات التسوية والسلام) والمشروع يفرض رهاناً جديداً على بعض الأقطار العربية بادعاء أن موقع الكيان الصهيوني داخل الوطن العربي يمثل (قطباً تكنولوجياً متقدماً) وينتمي إلى مراكز (الولايات المتحدة) تدير المعركة بكل أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والسياسية والثقافية كذلك اعتماد بعض الأقطار العربية على برامج ومشروطيات مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبني سياسات الإصلاح والتخصصية باعتبارها مدخلاً مباشراً وواسعاً للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن دخول تسع أقطار عربية إلى منظمة التجارة العالمية من دون أي تنسيق فيما بينها أو مع الأقطار العربية الأخرى ومن المعروف أن هذه المنظمة تشكل الآن ركناً أساسياً من أركان العولمة وهي أيضاً (المنظمة) الركن الثالث لآلية الاقتصاد العالمي الراهن.

هذا بالإضافة إلى أن للتنافس والصراع الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية آثار أخرى وذات علاقة مباشرة فيما يتعلق بوضع الوطن العربي والأمن القومي العربي ومن بينها أحكام الطوق على المنظمة العربية وتقليص مساحات ومنافذ التنسيق والعلاقة المتطورة لمنع أي تفاعل حيوي يخدم المصالح العربية أي تضييق وتقييد هامش المناورة والحركة والتنسيق مع دول الجوار وهذا ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يستغل هذا التنافس والصراع بينهما لصالحنا من خلال تنسيق مواقف معينة مع أوربا بموقف مضاد للهيمنة الأمريكية وصراعها للسيطرة والإستحواذ العالمية، كما أن الأمن الاقتصادي والمالي العربي بشكل خاص سيصبح أكثر خطورة كركن أساسي من أركان الأمن القومي العربي لاسيما وأن (٩٠%) من مصادر المياه العربية هي من خارجه أي من دول الجوار وبعضها أفريقية وهنا يأتي الدور والتأثير الأمريكي-الصهيوني بشكل خاص في أرتهان ذلك وهذا هو حاصل الآن سواء للنيل أو لدجلة والفرات وغيرها. كما أن حدة الصراع والتنافس تنعكس سلبياً على حركة التجارة العربية مع الدولة الأفريقية بأعتبارها سوق واسعة قريبة للوطن العربي وحركة الأيدي العاملة ورأس المال الاستثماري والتبادل العلمي والتقني وغيرها.

١١. التعاون العربي-الأفريقي؛ الأبعاد الاستراتيجية[١٤]:

في ضوء تجربة الماضي والمستجدات والتحولات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية يمكن القول أن جانباً كبيراً من التعاون العربي-الأفريقي قد أفتقر إلى النظرة الشمولية مما أخل" بمفاهيم التوازن في المشاركة، فقد طغت عليه أساليب المقايضات والتمويلات المالية الثنائية لتمويل مشروعات قطرية خارج التعاون المشترك ومن غير ضبط لهذا التعاون الثنائي، أو ضبط لعمل المؤسسات الجماعية في هذا الإطار، وتشير تجربة الماضي أيضاً إلى أن العرب والأفارقة مالوا نحو المشاركات الطويلة الأجل مع الدول الغربية، رغم أن التبادل بين الأسواق العربية والأفريقية يمكن أن يخدم في تعظيم معدلات النمو الإقليمية أفضل ما يحققه الجري وراء الأسواق العالمية ، كون الأسواق العربية والأفريقية أسواقاً متقاربة القوى الإنتاجية والاستهلاكية كما ولوحظ أن الجانب العربي مركز في فهمه للتعاون المشترك أبعاداً أخرى بالغة الجدوى والحيوية وحصر التعاون في الأطر الرسمية والبيروقراطية دون أن ينفتح على آفاق أوسع وأرحب وأشمل كل ذلك وغيره وفرت الأرضية الملائمة لنشوء الأزمة في التعاون وغياب التصور الاستراتيجي . إن العرب والأفارقة يواجهون تحديات متشابهة تتعلق بالتنمية المستدامة والمشاركة والبحث عن الأمن والاستقرار والتعامل الفاعل مع إشكاليات غول العولمة وثورة التقنية ومواجهة تحديات الموقع والموارد والمواد الأولية ومشكلات التبعية والمديونية والتدهور البيئي واستفحال تداعيات اللاجئين والنازحين والعنف ...الخ ويمكن رصد عدد من المتغيرات في الساحتين العربية والأفريقية التي ينبغي أخذها بالحسبان عند صياغة آليات ومفاهيم التعاون الإنمائي المشترك والشراكة الاستراتيجية في إطار شمولي متوازن للقرن الجديد (القرن الحادي والعشرين) منطلقين من الاعتماد الجماعي على الذات، لأن الحاجة ملحة جداً لأهمية التعاون العربي-الأفريقي وبأبعاده الاستراتيجية ودعمه وتطويره، وبلورة أساليب عمل جديدة تتكيف وتتفاعل بإيجابية مع خبرة الماضي ومستجدات الحاضر، ومتغيرات الغد الآتي. إن مشروع التعاون العربي الأفريقي الذي تبلور في مؤسسات واليات عام ١٩٧٧ هو مشروع ضروري وحيوي وله مقومات الحياة والنمو والتطور خاصة في ظل تنامي دور التجمعات والتكتلات السياسية والاقتصادية في العام ويمكن استثمار الأدوار المستجدة لبعض الدول مثل مصر وتحركها داخل إحداث القارة الأفريقية كمشروعات المعرض المشتركة والمعاهد الثقافية وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية الكافية والكفوءة وتشجيع القطاع الخاص لتحمل جزء غير قليل من تغطية نفقات المشاريع وخلاصة ذلك ينبغي وضع العلاقات العربية الأفريقية على المستوى الاستراتيجي بدلاً من مستوى شراء المواقف وسياسات

---

[١٤] محي الدين صابر ، مصدر سابق ، ص ٧ .

المقايضة وانتهازية المواقف وطغيان العلاقات على مستوى الثنائي وظهور عمل آليات التعاون لان ذلك ممكن وضروري وحيوي بل واجب[١٥].

١٢. المعالجات المقترحة:

لقد أدخلتنا الألفية الثالثة الى عصر جديد انه عصر جديد من حيث الصراع بين قوة الشر وقوى الخير في العالم وفي طبيعة الصراع وأساليبه وفي شؤونه السوقية والتعبوية، ولقد تضافرت مجموعة من العوامل التي شجعت وإتاحة الفرصة لقوى الهيمنة العالمية على ان تضع مخططاتها الجديدة والمتكبرة في غيبة الإدارة الموحدة لكل الشعوب التي تراجعت وانحسرت قياداتها وارتفعت لنفسها ان تقبل بأنصاف الحلول أو الأقل من إنصاف الحلول وفقدت قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة، وتساهلت في انتماءاتها المصيرية لشعوبها وقومياتها التي تحتم مستويات عالية من المسؤولية والالتزام، لم تعد قادرة على الاستجابة لها باستعداد دائم للمواجهة.

ومن هنا يمكن ان نشير بهذا الصدد الى بعض المعالجات المقترحة منها:

أ. نهوض العرب بمسؤولياتهم الى جانب الشعوب الاخرى في التصدي الايجابي للهيمنة والعولمة على نحو يصون المصالح المشتركة للشعوب ودرء المخاطر التي تواجهها.

ب. تستلزم بل وتوجب المتغيرات والمستدات الاقليمية والدولية تطويراً للأساليب والايلات كما للاهداف والبرامج بين العرب والافارقة لاسيما وانهم يواجهون تحديات متشابهة وعديدة تتعلق بالتنمية مع اشكاليات غول العولمة والهيمنة ومشكلات التعبية والمديونية وغيرها، وذلك يتطلب التعاون الانمائي المشترك والشراكة الاستراتيجية في اطار شمولي متوازن منطلقين من الاعتماد الجماعي على الذات لتلبية شروط هذا التعاون واحتياجاته واعتماد مداخل التكامل الانمائي بين اقتصاديات العرب والافارقة، ووضع تصور جديد واساليب عمل جديدة لمؤسسات التمويل المشتركة ومؤسسات العمل المشتركة للمرحلة القادمة، ووضع العلاقات العربية الافريقية على المستوى الاستراتيجي.

ج. ان العولمة بدون وجه انساني ذات قيم مادية ترتكز على الارباح فحضارة العولمة ستدمر مستقبل الجنوب وتزيد من ساكني الشوارع والنائمين على قارعة الطرق، وتجعل حياة البشر اقل امناً اذ ان انتشار التهديدات العالمية لفراه الانسان تفوق سرعة التدابير التي تتخذ للتصدي

---

(١٥) محي الدين صابر، مصدر سابق، ص١٢.

لها، ومن اهم نتائج العولمة الاقتصادية هي تعميم الفقر وانتشار ظاهرة تسريح العمالة، فالعولمة الاقتصادية في ضوء مرجعياتها الحالية تتعامل مع الانسان تعاملاً لا انسانياً ومن هنا بات من الضروري ونحن ننشد سعادة الانسان "فهو الاداة والغاية" لكل عمل تنموي وفكري وحضاري التحوط والتصدي لاشكاليات العولمة والتمسك بالقيم والمفاهيم الخاصة بنا كشعوب مميزة العطاء والعمق الحضاري.

د. وعلى صعيد الوطن العربي ولمواجهة هذه التحديات نجد من الضرورة العمل بالآتي:

اولاً: ان تعمل الاقطار العربية على تغيير الهيكل الانتاجي فيها وتحسين توزيع الدخول والنهوض بمستوى الحياة للشرائح الدنيا في المجتمع وصيانة الثقافة والوطنية والقومية ودعمها، وهذا لن يتحقق الا بتدخل ايجابي من قبل الدولة.

ثانياً: انشاء سوق عربية مشتركة بدلاً من منطقة التجارة الحرة الكبرى على ان تقوم هذه السوق على اساس الهوية العربية والانتماء القومي والمصلحة الاقتصادية العربية المشتركة وبما يدعم الامن القومي العربي.

ثالثاً: دعم المؤسسات الاقليمية المالية العربية وزيادة امكاناتها في تمويل التنمية العربية ومعالجة الخل في موازين المدفوعات العربية.

رابعاً: التراجع عما يسمى بالتخصيصية وعن تطبيق نظام الحرية الاقتصادية واعطاء الدور الاهم والرائد في التنمية لدور الدولة والقطاع الاشتراكي والعام بمعايير واليات جديدة فاعلة مع دور قطاع خاص فاعل.

خامساً: التقليل بقدر الامكان من الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبخاصة تلك التي لا تتضمن زيادة الطاقة الانتاجية العربية وانما تتضمن احلال ملكية اجنبية محل ملكية وطنية.

سادساً: الحيلولة دون نزوح الرساميل العربية الخاصة الى الخارج وعدم السماح للاجانب بشراء اسهم وسندات ووسائل الدين الاخرى التي تصدرها بعض الاقطار العربية والشركات العاملة فيها.

سابعاً: تحجيم دور الفئات الطفيلية التي تجني ثروات كبيرة دون جهد انتاجي والتي تروج لظاهرة العولمة وترى وجود مصلحة لها في هذه الظاهرة.

ه. ان وجود الامة العربية ومستقبلها مرهون بمواجهة تلك التحديات ولبس الاستسلام لها بخاصة على وفق مشروع التجمع المؤسسي الذي يضيف للعرب قوة دولية مناهضة للهيمنة وكذلك مرهون بتحرير ارادة العرب وفي تضامنهم العربي ونبذ الخلافات وطي صفحة الماضي، وفي جعل الخيمة العربية هي الملاذ الوحيد لحل مشاكلهم وتسوية خلافاتهم وليس

الخيمة الامريكية الصهيونية، بعد ان اوضحت السنوات الاولى من اقارن الحادي والعشرين ان الهرولة وراء امريكا والكيان الصهيوني لا تعني الا المزيد من الهد في الكرامة العربية والمزيد من الاستلاب للمقدارت العربية والمزيد من النهب للمال والثروات العربية والمزيد من تفاقم المشكلات الداخلية والسياسية والامنية والاقتصادية وما احتلال العراق وما هو عليه اليوم الا دليل واضح على النهج الاستعماري.

ان مواجهة التحديات لا تتم الا من خلال الاعتماد على الذات والعمل الجماعي العربي، وهذا يستلزم اعادة النظر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية وقبلها بالطبع المواقف والعلاقات السياسية واجراء مراجعة شاملة لذلك.

و. استثمار العلاقات المتميزة والمتطورة مع جنوب افريقيا وبخص الرئيس "نلسن ماندلا" باعتباره شخصية مناضلة عالمية وله وزنه ودوره النضالي والفاعل في الساحة الافريقية. لذ ينبغي تطوير واستثمار هذه العلاقات بكافة السبل والوسائل بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين وتوجهاتهم المستقبلية المناهضة للهيمنة الامريكية.

ز. استثمار القدرات والمواقف وتطور المرتكزات الاقتصادية مع السودان، بل ينبغي ايجاد مرتكزات اقتصادية عربية هناك، من اجل وضع موطئ قدم للنصاعة العربية مستقبلاً، فضلاً عن تطوير العلاقات التجارية مع السودان والبلدان الافريقية الاخرى.

ح. التفكير والعم وفق سياقات منطقية وعملية لاقامة مشاريع مشتركة مع ليبيا التي تعتبر حالياً بمثابة الجسر للقارة الافريقية نظراً لدورها وامكانياتها المالية والمناهضة للهيمنة الامريكية او للغطرسة الاوروبية.

ط. من الخطأ التصور ان الانضمام الانفرادي للاقطار العربية الى منظمة التجارة العالمية سيكون (العصا السحرية) لتخليص ذلك القطر او الاقطار من اختلالاته الاقتصادية بل ان الانضمام النهائي الى المنظمة كمحطة نهائية لتصحيح السياسات التجارية هو مطب اخر قد يجر معه هموماً تكثف تلك الاختلالات. واذا كان للنظام التجاري العالمي الجديد مزايا لا يمكن الحصول عليها الا بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، فاننا نوصي بالاسراع باعادة صياغة التكامل العربي الى المادة (٢٤) من اتفاقيات الكات التي تجيز قيام اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها لاعضائها ميزات دون غيرها، كما اجازت الاتفاقية تجارة الخدمات في اطار تكتل متعدد الاطراف لقادة الدول المشاركة التكتل دون غيرها، واذا ارادت الاقتصادات العربية استخدام منفذ المادة

(٢٤) من اتفاقية الكات فعليا ان تكون جادة في العمل من اجل التكتل، ولو حدث هذا تكون منظمة التجارة العالمية قد افادتنا من حيث ام ترد.

ي. تعزيز التعاون والتنسيق الفاعل بين الاقطار العربية والدول النامية ضمن مجموعة الـ(٧٧) وحركة عدم الانحياز من اجل تعزيز القوة التفاوضية في اطار المفاوضات، ومن اجل تقليل السلبيات وتوسيع المكتسبات.

ك. عدم تسرع الاقطار العربية في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الا بعد ان تسعى لتشكيل كتلة تجارية بمثابة معقل تجاري يحقق لها فوائد الانضمام ويقلل من الخسائر المتوقعة، وان أي انضمام بصورة فردية سيكون عديم الجدوى وسوف يعظم الخسائر. لذلك فان ترتيب الاوضاع التجارية العربية داخل البيت العربي ضرورة مركزية قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، لذلك فان الاقطار العربية مطالبة باعادة صياغة تكاملها الاقتصادي كخيار مركزي للتعامل مع متغير الكات.

وفي الواقع تكتسب هذه الخطوات اهمية كبيرة ومضاعفة في الازمة الحالية التي تشهد جهوداً مكثفة لترويج صور بديلة منها (التعاون الشرق اوسطي والمتوسطي) من جانب دوائر الشمال التي تهدف الى ضرب التضامن العربي وتعطيل الجهود العربية التاضمنية والتكاملية واثار عوامل التجزئة والتفتيت والتقسيم الى اجزاء غير متآخية وقبل ذلك احكام التطويق والعزل.